20040323-0003-R

"فريق العمل للاعتقالات الاعتباطية": ثبوت وجود سجناء لبنانيين في سوريا

باريس - "النهار":

اعرب "فريق العمل من اجل الاعتقالات الاعتباطية" التابع للجنة حقوق الانسان في الامم المتحدة، عن اعتقاده بصحة الادعاءات عن وجود معتقلين لبنانيين في سوريا. وقال في تقرير: "بعد التحقق من صحة الادعاءات والشكاوى من ان السلطات السورية تقوم باعتقال مواطنين لبنانيين ونقلهم الى سوريا، من دون اي اعتبار قانوني، مثل قضيتي طانيوس الهبر ونجيب يوسف جرماني، ثبت ان هذه المزاعم صحيحة، وعلى السلطات السورية معالجة الوضع فورا بما ينسجم مع الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وتقديم اجابات واضحة عن المعتقلين اللبنانيين لديها، نجيب يوسف جرماني والرقيب في الجيش طانيوس كميل الهبر".

وفي ما يخص جرماني، اوضح التقرير انه من "بلدة بعبدات، اعتقل في 24 كانون الثاني داخل منزله في بعبدات بواسطة ضباط من الاستخبارات اللبنانية لم يعرّفوا عن انفسهم، ولم يقدموا اي مذكرة توقيف، ونقلوه الى سوريا حيث اتهم بالتجسس لمصلحة اسرائيل، وحكم عليه بالاعدام، في وقت لا تهتم فيه الحكومة اللبنانية باستعادة المعتقلين اللبنانيين في سوريا".

وعندما سأل الفريق السلطات السورية عن مصير جرماني، كان جوابها انه اعتقل بتهمة التجسس لمصلحة العدو الاسرائيلي وحوكم بالاعدام في صورة عادلة بحسب القانون السوري، في حين تؤكد مصادر الفريق ان المحاكمة لم تكن عادلة، ووفق عائلته، فهو لم يتمكن من تعيين محام مستقل، كما ان الحكم بالاعدام لم يكن قابلا للاستئناف.

وتؤكد مصادر الامم المتحدة، ان جرماني وضع في السجن الافرادي ومنعت عائلته من زيارته. وفي 12 ايار 2003 كتب الفريق الى الحكومة السورية طالبا معلومات عن مصيره وظروف محاكمته واعتقاله، لكنها لم تلق اي جواب فأعادت اللجنة طرح السؤال على الحكومة السورية في 19 آب 2003، وكان جواب السلطات السورية انها احالت رسائل اللجنة على المراجع المختصة ولم تتلق منها اجابات حتى الان، وقالت اللجنة ان امام الحكومة السورية اربعة اشهر لتفنيد الادعاءات المقدمة ضدها لمصلحة المعتقل جرماني.

واعتبر الفريق ان "الحكومة السورية لم تثبت ان الحكم بالموت على جرماني، جرى في محاكمة عادلة ومستقلة، او ان المتهم حظي بفرصة الدفاع عن نفسه ومساعدة محام مستقل، مما يتعارض مع المادتين التاسعة والعاشرة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمادتين 9 و14 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي وقعت عليه سوريا وهو يقع في اطار البند الثالث من برنامج عمل اللجنة".

وبناء على ما تقدم، تطلب اللجنة من السلطات السورية القيام بالخطوات اللازمة من اجل معالجة الوضع الذي قد يؤدي الى نتائج غير حميدة.

وبالنسبة الى الهبر، اكد الفريق انه "ولد عام 1965 وهو من سكان الدكوانة اعتقلته الاستخبارات السورية في عين سعادة غداة 13 تشرين الاول 1990 ونقله الجيش السوري الى عنجر ومنها الى فرع فلسطين في سوريا من دون اتباع المعايير المتعارف عليها او ابراز اي مذكرات توقيف. وسجن الهبر اولا في المزة حيث سمح لوالده بزيارته، ولم توجه اليه اي اتهامات. واصدر القاضي العسكري الاول في سوريا احمد النعسان امرا بسجنه ونقله الى سجن تدمر حيث منعت عنه الزيارات".

وبحسب التقارير الواردة، فقد "وضع في السجن الانفرادي 12 عاما من دون محاكمة او توجيه تهمة اليه".

وعند سؤال الامم المتحدة الحكومة السورية عنه كان جواب السوريين انهم لا يعرفون شيئا عن مصيره، رغم ان مصادر الفريق افادت نقلا عن معتقلين سابقين، ان الهبر كان معتقلا معهم حتى ايلول 1993 في سجن الاستخبارات الجوية السورية قرب المزة، وجرى تأكيد هذه المعلومات من مصدرين مختلفين، وخصوصا المعلومات عن نحو 200 لبناني اعتقلوا في 13 تشرين الاول 1990 عندما دخلت القوات السورية المناطق الشرقية في بيروت، ونقلوا جميعا الى سوريا".

النهار ٢٣ آذار ٢٠٠٤